



Jurisprudential Issues that consist of Three Parts according to the Shafi'is in the book (Taharah) concerning the issues related to using water in (Al-Bayan) book by Al-Omrani (dead 558 AH) and their impact in the fatwas of the contemporaries: A comparative study

Mustafa Hussain Ali Mesrabit

University of Fallujah/ College of Islamic Sciences

Mustafa.Hussain@uofallujah.edu.iq 07830111143

Ass.Pr.Dr. Mohammed Ahmed Mutar

University of Fallujah/ College of Islamic Sciences

dr.mohammed.ahmed@uofallujah.edu.iq

Abstract: This study dealt with the Jurisprudential issues that consist of three parts according to Shafi'is in Al-Bayan book by Al-Omrani (dead 558 AH) in the book of Taharah and its impact on the fatwas of the contemporaries, a comparative study, because Imam Al-Omrani (may Allah have mercy on him) was an ascetic and pious Imam, a benevolent scholar, well-known for his jurisprudence and principles, speech and grammar. He was born in Yemen, and they called him the Sheikh of the Shafi'is, and the Sheikh of the people of Yemen. He mentioned in his book Al-Bayan, which is one of the important books of the Shafi'is, the most important three aspects in this book, and it is known that the aspects differ from the sayings, because these words are the words of Shafi'i (may Allah have mercy on him). There are two important sayings in this respect; that is, the old saying and the new one. While concerning the aspects, they represent the opinions of the companions of Al-



Shafi'i that are based on its origins and rules. These may be their diligence sometimes not based on its origins and rules, and this is not from the doctrine, but is attributed to its owner. Therefore, the researcher selected four issues in the book of "Al- bayan" by Al-Omrani(may Allah have mercy on them) in the book of Taharah, which is related to water, and knowledge of the other sayings of the doctrine that agreed with those aspects of the Shafi'is.

Keywords: (jurisprudence, three aspects, Shafi'i, water, the book of the statement, its impact, fatwas of contemporaries).





المسائل الفقهية التي فيها ثلاثة أوجه عند الشافعية في كتاب (الطهارة) للمسائل المتعلقة بالمياه من كتاب (البيان) للعمري (ت: 558هـ) وأثرها في فتاوى المعاصرين. دراسة مقارنة

مصطفى حسين علي مسريرت/ جامعة الفلوجة- كلية العلوم الإسلامية

Mustafa.Hussain@uofallujah.edu.iq/07830111143

أ.م.د. محمد احمد مطر/ جامعة الفلوجة- كلية العلوم الإسلامية

dr.mohammed.ahmed@uofallujah.edu.iq

الملخص:

المسائل الفقهية التي فيها ثلاثة أوجه عند الشافعية من كتاب البيان للعمري (ت: 558هـ) في كتاب الطهارة وأثرها في فتاوى المعاصرين دراسة مقارنة، وذلك لأن الإمام العمري (رحمه الله تعالى) كان إماماً زاهداً ورعاً عالماً خيراً مشهور الاسم بعيد الصيت، عارفاً بالفقه والأصول والكلام والنحو، ولد في اليمن، وقالوا عنه شيخ الشافعيين، وشيخ أهل اليمن، فقد ذكر في كتابه البيان وهو من الكتب المهمة عند الشافعية، ما ورد على ثلاثة أوجه، ومن المعلوم أن الأوجه تختلف عن الأقوال، لأن الأقوال كلام الشافعي (رحمه الله تعالى) ويكون فيها قولان في القديم والجديد، وأما الأوجه فهي آراء أصحاب الشافعي المخرجة على أصوله وقواعده وقد تكون اجتهاداً لهم أحياناً غير مبني على أصوله وقواعده وهذه لا تكون من المذهب وإنما تنسب لصاحبها، ولذلك اخترت في هذا البحث أربع مسائل من كتاب البيان للعمري (رحمه الله تعالى) في كتاب الطهارة، ومعرفة أقوال المذهب الأخرى التي وافقت تلك الأوجه.

الكلمات المفتاحية: (الفقه، ثلاثة أوجه، الشافعية، المياه، كتاب البيان، أثره، فتاوى المعاصرين)



المسائل الفقهية التي فيها ثلاثة أوجه عند الشافعية في كتاب (الطهارة) للمسائل المتعلقة بالمياه من كتاب (البيان) للعمري (ت: 558هـ) وأثرها في فتاوى المعاصرين - دراسة مقارنة

مصطفى حسين علي مسريت أ.م.د. محمد احمد مطر

جامعة الفلوجة- كلية العلوم الاسلامية

المقدمة

الحمد لله الداعي إلى طاعته، والموفق لهديته، الذي أمر عباده بعبادته، وبين لهم أحكام شريعته، وصلى الله على محمد نبيه، وعلى آله وصحابه، أجمعين:
أمّا بعد:

فإنَّ علم الفقه في الدين من أحسن المرام، وبَيَّنَّ الله تعالى لعباده المؤمنين ما فرض عليهم من الشرائع والأحكام، لكي يتمكنوا من الفوز بالدنيا والآخرة، ونجدها عمدة في يوم الزحام.
اهمية الموضوع وأسباب اختياره:

لقد اخترت موضوع بحثي الموسوم بـ(المسائل الفقهية التي فيها ثلاثة أوجه عند الشافعية في كتاب الطهارة من كتاب البيان للعمري (ت: 558هـ) وأثرها في فتاوى المعاصرين - دراسة مقارنة)، لما لهذا الموضوع من أهمية؛ ولأنَّ الأوجه الفقهية تدل على غزارة المذهب بالمسائل الفقهية، ولكي يتضح لنا من وافق الأوجه من المذاهب الأخرى ومن اختلف معها، ومن الأسباب التي دعيتني إلى اختيار هذا الموضوع، أنه لم يكتب في مثل هذا الموضوع، وأردت أن أرفد المكتبة الإسلامية بمؤلف جديد ينفع المجتهد، وطالب العلم، وكل من أحب الاطلاع على الفقه الإسلامي، وكذلك لأنَّ المذهب الشافعي من المذاهب المنتشرة في بلادنا.

ولمقتضيات البحث العلمي فقد قسمت بحثي بعد هذه المقدمة على أربعة مطالب، وكالاتي:

المطلب الأول مسألة: (تبريد الماء المشمس، هل تزول الكراهة الطهارة به).

المطلب الثاني مسألة: (تتاثر أوراق الشجر في الماء، فغيّرت بعض صفاته).

المطلب الثالث مسألة: (إذا اختلط الملح بالماء فغيّر إحدى صفاته).

المطلب الرابع مسألة: (إذا توضع الحنفي بماء قليل، فهل يصير مستعملاً).



المطلب الأول : مسألة: (تبريد⁽¹⁾ الماء المشمس، هل تزول كراهة الطهارة به؟)

اختلف الفقهاء (رحمهم الله تعالى) في مسألة تبريد الماء المشمس، هل تزول الكراهة منه أو لا؟، فقد ذكر الإمام العمراني (رحمه الله تعالى) في مسألة تبريد الماء المشمس وقال: سمعت بعض شيوخي يحكي فيه ثلاثة أوجه عند الشافعية⁽²⁾:

الوجه الأول: لا تزول الكراهة بالتبريد، وهو الوجه المعتمد عند الشافعية، والحنفية، وبه قال المالكية، وأبو الحسن التميمي⁽³⁾ من الحنابلة، وبعض الإباضية⁽⁴⁾، (رحمهم الله تعالى).
حجتهم:

ما رواه البيهقي في سننه، عن هشام بن عروة، عن أبيه (رضي الله عنهما)، عن عائشة (رضي الله عنها) شمس ماء لرسول الله ﷺ، فقال النبي ﷺ: ((لا تفعلوا يا حميراء⁽⁵⁾، فإنه يورث البرص⁽⁶⁾)).⁽¹⁾

(1) (البرد ضد الحر، و (البرودة) ضد الحرارة، وقد (برد) الشيء من باب سهل، و (برده) غيره من باب نصر فهو (مبرود) و(برده) أيضا (تبريدا) ولا يقال أبرده إلا في لغة رديئة. ولا يخرج استعمال الفقهاء للكلمة عن المعنى اللغوي في الجملة مختار الصحاح (باب: ب ر د) (ص: 32)، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية 1/370.

(2) ينظر: البيان للعمراني 14/1.

(3) عبد العزيز بن الحارث بن أسد بن الليث، أبو الحسن التميمي (317 - 371هـ): فقيه حنبلي، له اطلاع على مسائل الخلاف. صنف كتابا منها: الأصول والفرائض، الأعلام للزركلي 4/16.

(4) ينظر: رد المحتار على الدر المختار حاشية ابن عابدين 1/180، التاج والإكليل لمختصر خليل للبعدي 1/109، العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير للرافعي 1/20، الحاوي الكبير للماوردي 1/42، البيان للعمراني 1/14، فتوحات الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب المعروف بحاشية الجمل 1/36، معارج الآمال على مدارج الكمال بنظم مختصر الخصال للسالمي 3/65.

(5) وهي البيضاء المشربة بحمرة، حميراء تصغير الحمراء يريد البيضاء، ومن معاني التصغير: التكريم والتلطيف: مثل قوله عليه الصلاة والسلام في عائشة (حميراء)، لسان العرب لابن منظور 4/209، الكليات لأبي البقاء (ص: 303).

(6) البَرَصُ وهو بياض يظهر في ظاهر البدن لفساد مزاج، وبرص الرجل، هو ما أصاب جسده مرض البرص، أي ظهر في جسده بياض لعله، مختار الصحاح للرازي 1/189، معجم اللغة العربية المعاصرة 1/189.

وجه الدلالة: "نهى رسول الله ﷺ في الحديث على أن يتوضأ، أو يغتسل بالماء المشمس"⁽²⁾.
رد عليه: أن الحديث غير ثابت، لأن الذي يرويه هو خالد بن إسماعيل، وهو متروك الحديث، وعمرو بن محمد الأعمس، وهو منكر الحديث⁽³⁾، وحكي عن أهل الطب أنهم لا يعرفون لذلك تأثيراً في الضرر⁽⁴⁾.
الوجه الثاني: نزول الكراهة الطهارة به، وهو أحد الأوجه عند الشافعية، وبه قال الحنابلة، وبعض الزيدية، والإباضية⁽⁵⁾، (رحمهم الله تعالى).
حجتهم: قالوا: نزول الكراهة من الماء، لأن التشميس قد زال عن الماء⁽⁶⁾.
الوجه الثالث: يرجع إلى عدلين من أطباء المسلمين، فإن قالوا لا يورث البرص، فقد زالت الكراهة منه، وإن قالوا إنه يورث البرص، فقد كره استخدامه، وهو أحد الأوجه عند الشافعية، وبه قال بعض الإباضية⁽⁷⁾، (رحمهم الله).

حجتهم:

أولاً: الكتاب: قال تعالى: {وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا}⁽⁸⁾.

- (1) السنن الكبرى، كتاب الطهارة، باب: كراهة التطهير بالماء المشمس، 11/1، رقم(14)، وهذا لا يصح أخيرنا الفقيه أبو بكر، قال الدار قطني: خالد بن إسماعيل متروك.
- (2) الإمام في معرفة أحاديث الأحكام لابن دقيق1/126.
- (3) سنن الدار قطني، كتاب الطهارة، باب: الماء المسخن، 50/1، رقم(86).
- (4) ينظر: بحر المذهب للرويانى1/45، العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير للرافعى1/21، المغني لابن قدامة1/15.
- (5) ينظر: بحر المذهب للرويانى1/45-46، البيان للعمرانى1/14، عمدة السالك وعدة الناسك لابن النقيب (ص8)، المغني لابن قدامة1/15، البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار للمرتضى1/36، شرح كتاب النيل وشفاء العليل للقطب اطفيش1/61، معارج الآمال على مدارج الكمال بنظم مختصر الخصال للسالمى3/65.
- (6) ينظر: البيان للعمرانى1/14.
- (7) ينظر: الأم للشافعى1/16، مختصر الثمريّ8/93، الحاوي الكبير للماوردى1/42، العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير للرافعى1/21، البيان للعمرانى1/14، شرح كتاب النيل وشفاء العليل للقطب اطفيش1/61.
- (8) الفرقان من الآية: 48.



وجه الدلالة: قال الشافعي (رحمه الله تعالى) فكل ماء من بحر عذب، أو مالح، أو بئر، أو سماء، أو برد، أو تلج مسخن، وغير مسخن، فهو في الحكم سواء، والتطهر به جائز، ولا يُكره الماء المشمس إلا من جهة الطب⁽¹⁾.

ثانياً: العقل: قالوا: لأنَّ العلة في كراهة استخدامه هو خوف البرص، فرجع إلى قول الأطباء في ذلك بعد التبريد، ولأنه إذا توضأ بالماء المشمس يرتفع حدته (الأصغر والأكبر) لأنَّ المنع منه لخوف البرص، وليس التشميس⁽²⁾.
الترجيح:

بعد عرض أقوال الفقهاء (رحمهم الله تعالى) وأدلتهم، تبين لي الراجح هو ما ذهب إليه أصحاب الوجه الثالث، القائلون بعدم كراهة الماء المشمس، وذلك لأنَّ الكراهة تحتاج إلى دليل، ولا دليل هنا على الكراهة، قال الشافعي رحمه الله: ولا أكره الماء المشمس إلا من جهة الطب لكراهية عمر ذلك وقوله: "يورث البرص". أما إذا كانت هناك أضرارٌ صحية تحصل باستعماله، فهنا تكون الكراهية شرعية بسبب الطب، ولأنها لا تمنع من إكمال الوضوء، أو الغسل لشدة حرارتها، لأنَّ الأحكام الشرعية لا تثبت بغير أهل الاجتهاد في الشريعة، ولأن من أهل الطب من ينكر أن يكون الماء المشمس يورث البرص، ولا يرجع إلى قوله فيه، لذلك يبقى الماء على أصله في الإباحة، حتى يصح عن الشارع ما يدل على المنع والكراهة⁽³⁾، ولم أقف على دليل عند أهل الطب يقولون بعدم جواز استعمال الماء المشمس، والله تعالى أعلم.
أثر المسألة في فتاوى المعاصرين:

أفتت اللجنة الدائمة، عن السؤال السادس من الفتوى رقم 7757، عن استخدام الماء المشمس والسخانات الشمسية.

فأجابت اللجنة الدائمة بعد الحمد والثناء على الله تعالى: لا نعلم دليلاً صحيحاً يمنع من استعمال الماء المشمس⁽⁴⁾. وما ذهب إليه الفقهاء المعاصرون هو ما يوافق أصحاب الوجه الثالث.

(1) ينظر: الأم للشافعي 1/16، مختصر المؤنزي 8/93، الحاوي الكبير للماوردي 1/42، البيان للعمري 1/14.

(2) ينظر: المصادر نفسها.

(3) ينظر: الحاوي الكبير للرافعي 1/43، مراعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للمباركفوري 2/187.

(4) ينظر: فتاوى اللجنة الدائمة، المجموعة الأولى، 5/89.



مَجَلَّةُ الْبَاحِثِ لِلْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ

Researcher Journal For Islamic Sciences

Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah

ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000

Vol;2- Issue;2/ (2021-2022)





المطلب الثاني: مسألة: (تناثرت أوراق الشجر في الماء، فغيّرت بعض صفاته) اختلف الفقهاء (رحمهم الله تعالى) في مسألة الماء الذي خالطه شيء طاهر فغير بعض صفاته، فهل تصح الطهارة به، فقد ذكر الإمام العمراني (رحمه الله تعالى) في هذه المسألة ثلاثة أوجه عند الشافعية⁽¹⁾: الوجه الأول: تصح الطهارة به، به قال الشيخ أبو حامد⁽²⁾ والماوردي⁽³⁾ وهو الأصح والمشهور عند الشافعية، وبه قال الحنفية، والحنابلة، والظاهرية، والإمامية، والإباضية، وهو القول الأظهر عند المالكية، وللزيدية⁽⁴⁾. حججهم:

أولاً: السنة: ما رواه البخاري في صحيحه، عن أم عطية الأنصارية رضي الله عنها، قالت: دخل علينا رسول الله ﷺ حين توفيت ابنته، فقال: ((اغسلنها ثلاثاً، أو خمساً، أو أكثر من ذلك إن رأيتن ذلك، بماء وسدر⁽¹⁾،

(1) ينظر: البيان للعمراني 22/1.

(2) أبو حامد الإسفراييني: شيخ طريقة العراق حافظ المذهب وإمامه، الشيخ أبو حامد أحمد بن أبي طاهر محمد بن أحمد الإسفراييني (344 – 406هـ) الفقيه الشافعي، انتهت إليه رئاسة الدنيا والدين ببغداد، واخذ الفقه على يد شيخه أبي الحسن بن المرزبان، ثم عن أبي القاسم الداركي، وكان يحضر مجلسه أكثر من (300) فقيه، واتفق أهل عصره على تفضيله وتقديمه في جودة النظر. طبقات الفقهاء الشافعية لابن صلاح 373/1، وفيات الأعيان لابن خلكان 72/1، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي 61/4.

(3) الماوردي: علي بن محمد بن حبيب أبو الحسن البصري المعروف بالماوردي البصري (ت: 450هـ)، أخذ الفقه عن أبي القاسم الصيمري بالبصرة، ثم عن الشيخ أبي حامد الإسفراييني ببغداد، وكان حافظاً للمذهب وله فيه كتاب "الحاوي" الذي لم يطالعه أحد إلا وشهد له بالتبحر والمعرفة التامة بالمذهب، وفوض إليه القضاء ببلدان كثيرة، واستوطن بغداد، وله مصنفات عدة منها: الحاوي والنكت والعيون وأدب الدين والدنيا والأحكام السلطانية. تاريخ بغداد للبغدادي 587/13، معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب للحموي 1955/5.

(4) ينظر: الجوهرية النيرة للحدادي 13/1، العناية شرح الهداية للبابرتي 71/1، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل للرعيني 62/1-63، بحر المذهب للرويانى 51/1، المهذب للشيرازي 17/1-18، البيان للعمراني 22/1، العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير للرافعي 25/1، المجموع شرح المهذب للنووي 109/1، المغني لابن قدامة 22/1، المحلى لابن حزم 202/1، البحر الزخار الجامع لعلماء مذاهب الأمصار لابن المرتضى 31/1، الحدائق الناضرة للبحراني 398/1، معارج الآمال على مدارج الكمال بنظم مختصر الخصال للسالمي 146/3-147.

واجعلن في الآخرة كافورا، أو شيئا من كافور، فإذا فرغتن فأذني⁽²⁾.

وجه الدلالة: أنَّ الماء إذا خالطه شيء طاهر يقصد منه زيادة النظافة، سواءً أكان يطبخ به، أم يخالط كماء الأشنان والصابون، ويجوز به إزالة الحدث، وإن تغير لون الماء، أو طعمه، أو ريحه؛ لأنَّ اسم الماء باقٍ وازداد معناه وهو التطهير، وإنَّ ورق السدر إذا أضيف إلى الماء سوف يغير إحدى صفاته، ومن المعلوم أنَّ النبي ﷺ أمر بغسل الميت، بهذا الماء، وحصل التطهير للميت، لذلك فإن الحي أولى من الميت بالتطهير بهذا الماء⁽³⁾.

رد عليه: "أن السدر يخلط في كل مرة من مرات الغسل، وهو مشعر بأن غسل الميت للتنظيف لا للتطهير، ولأن الماء المضاف لا يتطهر به، وقد يمنع لزوم كون الماء يصير مضافاً بذلك، لاحتمال أن لا يغير السدر وصف الماء بأن يمعك بالسدر، ثم يغسل بالماء في كل مرة"⁽⁴⁾.

ثانياً: العقل: قالوا: إنَّ العلة⁽⁵⁾ في الماء إذا جرى عليه التراب، فغيره أنه لا يمكن صون الماء عنه، وكذلك لا يمكن صون الماء عن أوراق الشجر⁽⁶⁾.

الوجه الثاني: لا تصح الطهارة به، وهو أحد الأوجه عند الشافعية، وبه قال الأيباني⁽⁷⁾ من المالكية⁽⁸⁾ (رحمهم الله).

- (1) السدر: شجر حملة النبق، والواحدة بالهاء، وورقه غسول. العين للفراهيدي 224/7.
- (2) صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب: غسل الميت ووضوئه بالماء والسدر، 73/2، رقم (1253).
- (3) ينظر: بذل المجهود في حل سنن أبي داود للسهارنفوري 287/2.
- (4) بذل المجهود في حل سنن أبي داود للسهارنفوري 288/2.
- (5) لغة: معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحل، ومنه سمي المرض علة، لأنه بحلوله يتغير الحال من القوة إلى الضعف، وفي اصطلاح الأصوليين: هي ما أضاف الشارع الحكم إليه وأناطه به، ونصبه علامة عليه، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية 536/2.
- (6) ينظر: التاج والإكليل لمختصر خليل للبعدي 86/1-87، المهذب للشيرازي 17/1-18، البيان للعرماني 22/1.
- (7) عبد الله بن أحمد التونسي، أبو العباس المعروف بالأيباني (ت: 352هـ): فقيه مالكي روى عنه جماعة، منهم ابن أبي زئد، وصنف "مسائل السماسرة في البيوع، الأعلام للزركلي 66/4.
- (8) ينظر: مواهب الجليل في شرح مختصر خليل للرعيني 63/1، البيان للعرماني 22/1، روضة الطالبين وعمدة المفتين للنووي 11/1، المحلى لابن حزم 202/1.



حجتهم: قالوا: إنه يمكن صون الماء عن أوراق الشجر غالباً، بخلاف التراب، لأنَّهُ يكون أقرب إلى الماء، فلا يمكن صون الماء عنه⁽¹⁾.

الوجه الثالث: تصحح الطهارة به إن كان الورق خريفياً، ولا تصحح إن كان ربيعياً، وبه قال أبو زيد المرزوي² من الشافعية، والزيدية⁽³⁾، (رحمهم الله تعالى).

حجتهم:

1- أن الربيعي يخرج منه رطوبة تمتزج مع بالماء، والخريفى يابس لا يخرج منه شيء.

2- أن الربيعي قلما يتناثر، فيمكن صون الماء عنه، والخريفى يتناثر غالباً، فلا يمكن صون الماء عنه⁽⁴⁾.

الترجيح:

بعد عرض أقوال الفقهاء (رحمهم الله تعالى) وأدلتهم، تبين لي الراجح هو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء، وهم أصحاب الوجه الأول، القائلون بصحة الطهارة بالماء، الذي تناثرت فيه أوراق الأشجار، وإن تغيرت بعض أوصافه، من لون، وطعم، ورائحة، وذلك لقوة ما استدلوا به، وكذلك لرفع الحرج والتخفيف على المكلف، والله تعالى أعلم.



(1) ينظر: التعليقة للقاضي حسين 208/1، البيان للعمري 22/1.

2 أبو زيد المرزوي: الإمام الجليل أبو زيد محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد، المرزوي الفاشاني (ت: 371هـ) الفقيه الشافعي، الشافعي، حسن النظر مشهوراً بالزهد حافظاً للمذهب، وله فيه وجوه غريبة، "والفاشاني: بفتح الفاء وبعد الألف شين معجمة وبعد الألف الثانية نون نسبة إلى فاشان، وهير قرية من قرى هراة"، أخذ الفقه عن أبي إسحاق المرزوي، وأخذ عنه أبو بكر القفال المرزوي دخل بغداد وحدث بها. وفيات الأعيان لابن خلكان 208/4، سلم الوصول إلى طبقات الفحول 79/3، التاج المكمل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول (ص: 98).

(3) ينظر: بحر المذهب للرويانى 51/1، البيان للعمري 22/1، روضة الطالبين وعمدة المفتين للنووي 11/1، البحر الزخار الجامع لعلماء مذاهب الامصار لابن المرتضى 31/1.

(4) ينظر: التعليقة للقاضي حسين 208/1، المهذب للشيرازي 17/1-18، البيان للعمري 22/1، العزيز شرح الوجيز المعروف المعروف بالشرح الكبير للرافعي 25/1.



أثر المسألة في فتاوى المعاصرين:

أفتى الأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي (رحمه الله تعالى)، أن الماء المتغير بأوراق الشجر الذي يسقط في الماء، أو تحمله الريح فتلقيه فيه، فغيرت بعض صفاته، لا يضر التوضؤ به⁽¹⁾، وما ذهب إليه الفقهاء المعاصرون هو ما يوافق الوجه الأول.

المطلب الثالث: مسألة: (إذا اختلط الملح بالماء فغير إحدى صفاته)

قال ابن المنذر: "أجمع كل من أحفظ عنه، ولقيته من أهل العلم أن المتطهر بالماء يجزي إلا ماء البحر فإن فيه اختلافاً"⁽²⁾، وقد ذكر الإمام العمراني (رحمه الله تعالى) في هذه المسألة ثلاثة أوجه عند الشافعية⁽³⁾:
الوجه الأول: تصح الطهارة به إذا كان منعقداً من الماء، ولا تصح إذا كان جبلياً، وبه قال الشيخ أبو حامد والبغداديون⁽⁴⁾، وهو المشهور عند الشافعية، والظاهرية، والأصح عند الزيدية⁽⁵⁾ (رحمهم الله تعالى).
حجتهم: قالوا: لأن الماء إذا خالطه الملح يبقى الماء على أصله، فهو كالثلج إذا ذاب في الماء، وإن كان الملح جبلياً، فإنه يتغير كما لو طرح فيه دقيقاً⁽⁶⁾.

(1) ينظر: الفقه الإسلامي وأدلته للزحيلي 269/1.

(2) الإجماع لابن المنذر (ت صغير) (ص: 32).

(3) ينظر: البيان للعمراني 22/1.

(4) الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني، والحسين الكرابيسي، وأبو ثور إبراهيم بن خالد الكلبي، وأحمد بن حنبل، وهم الذين يروون عنه الكتب القديمة. البيان للعمراني 5/1.

(5) ينظر: بحر المذهب للرويانى 51/1، البيان للعمراني 22/1، روضة الطالبين وعمدة المفتين للنووي 11/1، المحلى لابن حزم 220/1، البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الامصار لابن المرتضى 31/1.

(6) ينظر: بحر المذهب للرويانى 51/1، البيان للعمراني 22/1.



الوجه الثاني: تصح الطهارة به مطلقاً، وبه قال القفال⁽¹⁾،

واختاره المسعودي⁽²⁾، من الشافعية، وهو مذهب

الحنفية، والمالكية، والحنابلة، والإمامية، والإباضية، وبعض الزيدية⁽³⁾ (رحمهم الله تعالى).

حجتهم:

1- ما رواه الإمام أحمد في مسنده، عن أم هانئ- رضي الله عنها، قالت: ((اغتسل النبي ﷺ، وميمونة من إناء واحد، قصعة فيها أثر العجين))⁽⁴⁾.

وجه الدلالة: دل الحديث الشريف على جواز الطهارة بالماء المتغير بشيء طاهر أجنبي عنه، لأنَّ التغيّر اليسير لا يخرج عن حد الماء⁽⁵⁾.

(1) القفال الشاشي: أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل، القفال الشاشي الفقيه الشافعي (ت: 336هـ)، إمام عصره بلا مدافعة، كان فقيهاً محدثاً أصولياً لغوياً شاعراً، لم يكن بما، وراء النهر للشافعيين مثله في وقته، رحل إلى خراسان والعراق والحجاز والشام والنعور، وسار ذكره في البلاد، وأخذ الفقه عن ابن سريج، وله مصنفات كثيرة منها: كتاب في أصول الفقه، وله شرح الرسالة، وعنه انتشر مذهب الشافعي في بلاده. طبقات الفقهاء للشيرازي (ص: 112)، وفيات الأعيان لابن خلكان 200/4-201.

(2) المسعودي: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مسعود بن أحمد، المسعودي (الوفاة: 412-430هـ) الفقيه الشافعي، والمسعودي نسبة إلى جده مسعود، إماماً فاضلاً مبرزاً ورعاً من أهل مرو، تفقه على أبي بكر القفال المروزي، من مصنفاته: شرح مختصر المُنزني، وفيات الأعيان لابن خلكان 213/4-214، تاريخ الإسلام ت بشار 489/9، طبقات الشافعية للإسنوي 205/2.

(3) ينظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني 15/1، درر الحكام شرح غرر الأحكام للمولى 21/1، التاج والإكليل لمختصر خليل للعبدي 79/1-80، بحر المذهب للرويانى 51/1، البيان للعمراى 23/1، روضة الطالبين وعمدة المفتين للنووي 11/1، المغني لابن قدامة 12/1، البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الامصار لابن المرتضى 31/1، المبسوط للطوسي 18/1-19، شرح النيل للقطب اطفيش 57/1.

(4) مسند الإمام أحمد بن حنبل، مسند النساء، باب: حديث أم هانئ بنت أبي طالب رضي الله عنها واسمها (فاخته)، 465/44، رقم (268940)، حديث صحيح.

(5) ينظر: المفاتيح في شرح المصاييح للمظهري 433/1.



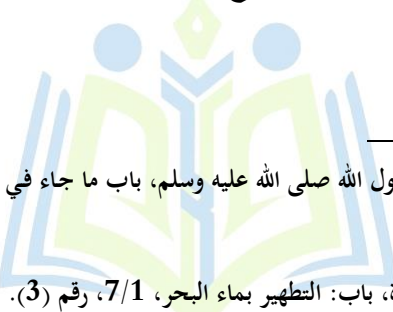
2- ما رواه الترمذي في سننه، عن أبي هريرة (رضي الله عنه) يقول: سأل رجل رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله إنا نركب البحر، ونحمل معنا القليل من الماء، فإن توضأنا به عطشنا، أفنتوضأ من ماء البحر؟ فقال رسول الله ﷺ: ((هو الطهور ماؤه، الحل ميتته))⁽¹⁾.

3- ما رواه البيهقي في سننه، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: ((من لم يطهره البحر فلا طهره الله))⁽²⁾.
وجه الدلالة: من الحديث الثاني والثالث: إن ملح ماء في أصله، فقد يختلف الماء في طعمه، ولونه، فلما كان اختلاف لون الماء لا يمنع من التساوي بالحكم بالطهارة به، كذلك لا يمنع اختلاف الطعم من التساوي بالحكم بالطهارة به⁽³⁾.

الوجه الثالث: تمنع الطهارة به، وبه قال ابن القاص⁽⁴⁾ وهو أحد الأوجه عند الشافعية، وبعض الزيدية⁽⁵⁾، (رحمهم الله تعالى).

حجتهم: قالوا: لأنَّه يمكن صون الماء عن الملح غالبًا بخلاف التراب، ولأنَّه خرج عن صفة الماء، فهو كالطحلب⁽⁶⁾،⁽⁷⁾.

(1) سنن الترمذي، أبواب الطهارة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في ماء البحر أنه طهور، 1/125، رقم (69)، هذا حديث حسن صحيح.



(2) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الطهارة، باب: التطهير بماء البحر، 1/7، رقم (3).

(3) ينظر: الحاوي الكبير للماوردي 1/40، البيان للعمرائي 1/23، الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني 1/214.

(4) ابن القاص: أحمد بن أبي أحمد أبو العباس بن القاص (ت: 335هـ)، الفقيه الشافعي، وإمام كبير، سمي ابن القاص، لأنَّه قص على الناس، أي: وعظ، أخذ الفقه عن ابن سريج، وله مصنفات في المذهب منها: التلخيص والفتاح، وأدب القاضي، والمواقيت، مات بطرسوس في حالة الوعظ عن وجد وغشية. ينظر: العقد المذهب في طبقات حملة المذهب لابن الملتن (ص: 42).

(5) ينظر: بحر المذهب للرويانى 1/51، البيان للعمرائي 1/23، روضة الطالبين وعمدة المفتين للنووي 1/11، البحر الرخار الجامع لمذاهب علماء الامصار لابن المرتضى 1/31.

(6) خضرة تعلقو الماء المزمّن، وقيل: هو الذي يكون على الماء، كأنه نسج العنكبوت، لسان العرب 1/556.

(7) ينظر: التعليقة للقاضي حسين 1/208، البيان للعمرائي 1/23.



مَجَلَّةُ الْبَاحِثِ لِلْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ

Researcher Journal For Islamic Sciences

Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah

ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000

Vol;2- Issue;2/ (2021-2022)





الترجيح:

بعد عرض أقوال الفقهاء (رحمهم الله تعالى) وأدلتهم، تبين لي الراجح هو ما ذهب إليه أصحاب الوجه الثاني، القائلون بصحة الطهارة بالماء إذا طرح به الملح، لأنَّ الماء الذي طرح فيه الملح يبقى اسمه ماء ولا يخرج من حالته، فلا يسمى ملحاً، بل يبقى على أصله، ولذلك تصح الطهارة به، وذلك لقوة ما استدلووا به، والله تعالى أعلم.

أثر المسألة في فتاوى المعاصرين:

أفتت اللجنة الدائمة (فتوى رقم 7604) عن سؤال: "أفتوني أثابكم الله فيما يلي: هل يجوز الوضوء للصلاة من ماء البحر، إذا كنت بجانب البحر ولدي ماء عذب متوفر فهل أتوضأ من الماء العذب أو ماء البحر حيث يقال إنه لا يجوز الوضوء بماء البحر إلا عند الضرورة والبعض يقول غير جائز الوضوء منه أرجو الإجابة أدامكم الله؟".

فأجابت اللجنة الدائمة بعد الحمد والثناء على الله تعالى: "يجوز لك أن تتوضأ بماء البحر لقوله ﷺ: ((هو الطهور ماؤه الحل ميتته))⁽¹⁾ ولا فرق في ذلك سواء وجد عندك ماء عذب، أو ماء مالح"⁽²⁾، وما ذهب إليه الفقهاء المعاصرون هو ما يوافق الوجه الثاني.

المطلب الرابع: مسألة: (إذا توضأ الحنفي بماء قليل، فهل يصير مستعملاً⁽³⁾)؟

اختلف الفقهاء (رحمهم الله تعالى) في مسألة الوضوء بالماء القليل، هل يصير مستعملاً؟، فقد ذكر الإمام العمراني (رحمه الله تعالى) في مسألة وضوء الحنفي بماء قليل، هل يصير مستعملاً؟، ففيه ثلاثة أوجه عند الشافعية⁽⁴⁾: الوجه الأول: يصير مستعملاً، وهو الأصح عند الشافعية، وبه قال الحنفية، والحنابلة، والظاهرية، والظاهرية، والمشهور

الكراهة عند المالكية، والأصح عند الزيدية، وبعض الإباضية⁽⁵⁾، (رحمهم الله تعالى).

(1) مسند أحمد، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة رضي الله عنه، 171/12، 7233، حديث صحيح.

(2) ينظر: فتاوى اللجنة الدائمة، المجموعة الأولى 90/5.

(3) هو كل ما أزيل به الحدث أو استعمل في البدن على وجه التقرب. التعريفات للجرجاني (ص: 195).

(4) ينظر: البيان للعمراني 47/1.

(5) ينظر: الأصل للشيباني 25/1، البحر الرائق شرح كنز الدقائق ومنحة الخالق وتكملة الطوري لابن نجيم 101/1، البيان

للعمراني 47/1، إغاثة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين للبكري 37/1، المجموع شرح المهذب للنووي 161/1، الغرر

البيهية في شرح البهجة الوردية للسنيكي 18/1، الكافي في فقه الإمام أحمد 24/1، المحلى بالآثار لابن حزم 182/1،



حجتهم:

أولاً: السنة: ما رواه مسلم في صحيحه، عن أبي هريرة (رضي الله عنه)، عن النبي ﷺ قال: ((لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه))⁽¹⁾.

وجه الدلالة: قالوا: في الحديث الشريف دلالة ظاهرة على أنه لا يبول في الماء وهو يحتاجه للاغتسال منه، ولأن الماء إنما يخرج عن كونه مطهراً باختلاط غير المطهر فيه⁽²⁾.

ثانياً: العقل:

قالوا: إن الحرمة لا تكون إلا في الماء القليل، أما الاغتسال في الماء الكثير فليس بحرام لحصول الإجماع عليه، فلولا أن القليل من الماء ينجس بالاغتسال بنجاسة الغسالة، لم يكن للنهي معنى⁽³⁾.

الوجه الثاني: إذا نوى صار مستعملاً، وإن لم ينو لم يصر مستعملاً، وهو أحد الأوجه عند الشافعية، والزيدية، والإباضية⁽⁴⁾، (رحمهم الله تعالى).

حجتهم:

قالوا: إنه إذا نوى ارتفع حدثه فصار مستعملاً، وإن لم ينو فإنه لم يرفع الحدث⁽⁵⁾.

الوجه الثالث: لا يصير مستعملاً بحال، وهو أحد الأوجه عند الشافعية، وبه قال المالكية، والإمامية⁽⁶⁾ (رحمهم الله).

مواهب الجليل في شرح مختصر خليل للرعيني 66/1، البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الامصار لابن المرتضى 35/1،

معارج الآمال على مدارج الكمال بنظم مختصر الخصال للسالمي 5/2.

(1) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب: النهي عن البول في الماء الراكد، 235/1، رقم (282).

(2) ينظر: فتح المنعم شرح صحيح مسلم 233/2، البحر الرائق شرح كنز الدقائق ومنحة الخالق وتكملة الطوري لابن نجيم 74/1.

(3) ينظر: مواهب الجليل في شرح مختصر خليل للرعيني 67/1.

(4) ينظر: البيان للعمرائي 47/1، الغرر البهية في شرح بهجة الوردية للسنيكي 18/1، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج

للرملي 73/1، البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الامصار لابن المرتضى 35/1، معارج الآمال على مدارج الكمال بنظم مختصر

الخصال للسالمي 5/2.

(5) ينظر: إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين للبكري 38/1.

(6) البيان للعمرائي 47/1، المجموع شرح المهذب للنووي 161/1، الغرر البهية في شرح بهجة الوردية للسنيكي 18/1، عيون

المسائل للقاضي عبد الوهاب المالكي (ص: 84)، الحدائق الناضرة للبحراني 499/1.



حجتهم:

قالوا: لأنَّ الحنفي يتوضأ من غير نية، وإن أتى بالنية فهي عنده غير واجبة، فلم يزل الماء عن حكمه⁽¹⁾.



(1) ينظر: البيان للعمراي 47/1، المجموع شرح المهذب للنووي 161/1، الغرر البهية في شرح البهجة الوردية للسنيكي 18/1.



الترجيح:

بعد عرض أقوال الفقهاء (رحمهم الله تعالى) وأدلتهم، تبين لي الراجح هو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء وهم أصحاب الوجه الأول القائلون إنه يصير مستعملاً، وذلك لان السبب في استخدام الماء هو لرفع الحدث لذلك سوف يختلط الماء المستعمل بشيء من النجاسة، ولأن النجاسة هنا نجاسة حكمية، لأننا نحكم بوجودها مع عدم رؤيتها لها، وهي ليست حسية⁽¹⁾، لذلك لا يمكن ضبط النجاسة في هذه الحالة، ومن باب الاحتياط في العبادات والله تعالى أعلم.

أثر المسألة في فتاوى المعاصرين:

1- أفتت لجنة الفتوى بالشبكة الإسلامية، عن سؤال: هل يصلح الوضوء بماء انغمست فيه اليد؟ فأجابت اللجنة بعد الحمد والثناء على الله تعالى: فإذا غمس الإنسان يده الطاهرة في الماء الطهور، وهو ينوي رفع الحدث - الوضوء، أو الغسل، فإن الماء يبقى طهوراً يصلح للوضوء والغسل، ولا يكون مستعملاً⁽²⁾. وما ذهب إليه الفقهاء المعاصرون هو ما يوافق الوجه الثالث.

2- تم سؤال لجنة الفتوى في الجامع الأزهر رقم الفتوى (126473): فأجابت لجنة الفتوى بالجامع الأزهر: الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد؛ فالماء المستعمل هو المنفصل عن عضو المتوضئ أو المغتسل، أما المتقي بعد الغسل أو الوضوء من ماء فلا يسمى مستعملاً، والماء المستعمل طاهر في المشهور عند الحنفية، كما هو قول جمهور الفقهاء، أما كونه طاهراً في نفسه مطهراً لغيره فهو قول عند الحنفية ومذهب المالكية والظاهرية. أو طاهراً في نفسه غير مطهر لغيره وهو المفتى به من قول عند الحنفية والشافعية والحنابلة، والله أعلم⁽³⁾ وهو ما يوافق الوجه الأول.

(1) الطهارة الحسية: وهي رفع الحدث أو إزالة النجس. معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية 1/462.

(2) ينظر: فتاوى الشبكة الإسلامية 11/852، <http://www.islamweb.net>.

(3) لجنة الفتوى بالجامع الأزهر، رقم الفتوى (126473).

<https://www.azhar eg/Services/FatawaMagmaa>



الخاتمة

- 1- في مسألة (تبريد الماء المشمس، وهل تزول كراهة الطهارة به أم لا؟) فالراجح أنه يحتكم إلى عدلين من الأطباء المسلمين فإن قالوا إنه لا يورث البرص زالت كراهته، وإلا فلا، وهو ما ذهب إليه آراء المعاصرين أيضا.
- 2- في مسألة: (تأثر أوراق الشجر في الماء، فغيرت بعض صفاته) هل ينجس الماء، فالراجح هو المشهور عند الشافعية بأن الطهارة تصح به، وهو ما ذهب إليه الزحيلي من المعاصرين.
- 3- في مسألة: (الملح إذا اختلط بالماء فغير أحد صفاته) هل تصح الطهارة به أم لا، ام يفصل في ذلك بين ما كان خريفيا أو ربيعيًا؟ والراجح صحة الطهارة مطلقًا، وهو ما أفتى به المعاصرون.
- 4- في مسألة وضوء الحنفي بماء قليل، هل يصير مستعملًا؟، والراجح هو ما ذهب إليه جمهور الشافعية القائلين بأنه يصير مستعملًا، في حين يرى المعاصرون أن الماء لا يصير مستعملًا بحال.





المصادر والمراجع: References

القران الكريم.

- 1- الإجماع، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت: 319 هـ)، تحقيق: أبو حماد صغير بن أحمد بن محمد بن حنيف، مكتبة الفرقان (عجمان)، مكتبة مكة الثقافية (رأس الخيمة)، ط2، 1999م.
- 2- الأصل للشيباني، أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني (ت: 189 هـ)، تحقيق: أبو الوفا الأفغاني، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية - كراتشي.
- 3- إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين للبكري، أبو بكر (المشهور بالبكري) عثمان بن محمد شطا الدمياطي الشافعي (ت: 1310 هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1418 هـ - 1997 م.
- 4- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت: 1396 هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، ط15 - أيار / مايو 2002 م.
- 5- الأم، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (ت: 204 هـ)، دار المعرفة - بيروت، الطبعة: بدون طبعة، 1410 هـ / 1990 م.
- 6- الإمام في معرفة أحاديث الأحكام، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (ت: 702 هـ)، تحقيق: سعد بن عبد الله آل حميد، دار المحقق للنشر والتوزيع.
- 7- البحر الرائق شرح كنز الدقائق ومنحة الخالق وتكملة الطوري لابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (ت: 970 هـ)، وفي آخره: تكملة البحر الرائق لمحمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي القادري (ت بعد 1138 هـ)، وبالْحاشية: منحة الخالق لابن عابدين، دار الكتاب الإسلامي، ط2، بدون تاريخ.
- 8- البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الامصار، أحمد بن يحيى بن المرتضى (ت: 840 هـ)، دار الحكمة اليمانية، ط1، 1947 م.
- 9- بحر المذهب (في فروع المذهب الشافعي)، الروباني، أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل (ت: 502 هـ)، المحقق: طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، ط1، 2009 م.
- 10- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (ت: 587 هـ)، دار الكتب العلمية، ط2، 1406 هـ - 1986 م.
- 11- البيان في مذهب الإمام الشافعي، أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليميني الشافعي (ت: 558 هـ)، المحقق: قاسم محمد النوري، دار المنهاج - جدة، ط1، 1421 هـ - 2000 م.
- 12- التاج المكمل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي (ت: 1307 هـ)، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط1، 1428 هـ - 2007 م.



- 13- التاج والإكليل لمختصر خليل، محمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف العبدري الغرناطي، أبو عبد الله المواق المالكي (ت: 897هـ)، دار الكتب العلمية، ط1، 1416هـ-1994م.
- 14- تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: 463هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط1، 1422هـ - 2002م.
- 15- التعليقة للقاضي حسين (علي مختصر المزني)، القاضي أبو محمد (وأبو علي) الحسين بن محمد بن أحمد المرزوقدي (ت: 462هـ)، تحقيق: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة.
- 16- الجوهرة النيرة، أبو بكر بن علي بن محمد الحدادي العبادي الزبيدي اليمني الحنفي (ت: 800هـ)، المطبعة الخيرية، ط1، 1322هـ.
- 17- الحاوي في فقه الشافعي - الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (ت: 450هـ)، دار الكتب العلمية، ط1، 1414هـ - 1994م.
- 18- الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة، الفقيه المحدث الشيخ يوسف البحراني (ت: 1186هـ) الجزء الاول حقوق الطبع محفوظة للنشر، قام بنشره الشيخ علي الاخوندي مؤسسة النشر الاسلامي.
- 19- درر الحكام شرح غرر الأحكام، محمد بن فرامرز بن علي الشهير بملا - أو منلا أو المولى - خسرو (ت: 885هـ)، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة: بدون طبعه وبدون تاريخ.
- 20- رد المحتار على الدر المختار، ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (ت: 1252هـ)، دار الفكر-بيروت، ط2، 1412هـ - 1992م.
- 21- روضة الطالبين وعمدة المفتين، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: 676هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتبة الإسلامية، بيروت- دمشق- عمان، ط3، 1412هـ / 1991م.
- 22- سنن الدار قطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدار قطني (ت: 385هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط1، 1424هـ - 2004م.
- 23- السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت: 458هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط3، 1424هـ - 2003م.
- 24- شرح كتاب النيل وشفاء العليل للقطب اطفيش، الناشر: دار الفتح، بيروت. ودار التراث العربي، ليبيا. ومكتبة الإرشاد، جدة، ط2، 1392هـ / 1972م.
- 25- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت: 771هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1413هـ.
- 26- طبقات الفقهاء الشافعية، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت: 643هـ)، تحقيق: محيي الدين علي نجيب، دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط1، 1992م.



- 27- العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير، عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرفاعي القزويني (ت: 623هـ)، المحقق: علي محمد عوض - عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1417 هـ - 1997م.
- 28- عمدة السالك وعدة التأسك، أحمد بن لؤلؤ بن عبد الله الرومي، أبو العباس، شهاب الدين ابن التقي الشافعي (ت: 769هـ)، غني بطبعه ومراجعته: خادِمُ العِلْمِ عبدُ الله بن إبراهيم الأنصاري، الشؤون الدينية، قطر، ط1، 1982م.
- 29- العناية شرح الهداية، محمد بن محمد بن محمود، أكمل الدين أبو عبد الله ابن الشيخ شمس الدين ابن الشيخ جمال الدين الرومي البارتي (ت: 786هـ)، دار الفكر، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.
- 30- عيون المسائل للقاضي عبد الوهاب المالكي (ص:84)، أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي البغدادي المالكي (ت: 422هـ)، دراسة وتحقيق: علي محمد إبراهيم بوروية، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط1، 1430هـ - 2009م.
- 31- الغرر البهية في شرح البهجة الوردية للسنيكي، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (ت: 926هـ)، المطبعة الميمنية، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.
- 32- فتاوى الشبكة الإسلامية ، <http://www.islamweb.net>.
- 33- فتح المنعم شرح صحيح مسلم، الأستاذ الدكتور موسى شاهين لاشين، دار الشروق، ط1، 1423هـ - 2002م.
- 34- فتوحات الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب المعروف بحاشية الجمل (منهج الطلاب اختصره زكريا الأنصاري من مناهج الطالبين للنووي ثم شرحه في شرح منهج الطلاب)، سليمان بن عمر بن منصور العجيلي الأزهري، المعروف بالجمل (ت: 1204هـ)، دار الفكر، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.
- 35- الفقه الإسلامي وأدلتها (الشامل للأدلة الشرعية والآراء المذهبية وأهم النظريات الفقهية وتحقيق الأحاديث النبوية وتخريجها)، أ. د. وهبة بن مصطفى الزحيلي، أستاذ ورئيس قسم الفقه الإسلامي وأصوله بجامعة دمشق - كلية الشريعة، دار الفكر - سورية - دمشق، الطبعة: الرابعة المنقحة المعدلة بالنسبة لما سبقها (وهي الطبعة الثانية عشرة لما تقدمها من طبعات مصورة).
- 36- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريبي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت: 1094هـ)، المحقق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- 37- لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويحي الإفريقي (ت: 711هـ)، دار صادر - بيروت، ط3، 1414هـ.
- 38- المبسوط في فقه الإمامية، شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي (ت: 460 هـ) صححه وعلق عليه السيد محمد تقي الكشفي، المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية، ط1، 1270م.
- 39- المجموع شرح المذهب ((مع تكملة السبكي والمطيعي))، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: 676هـ)، دار الفكر، (طبعة كاملة معها تكملة السبكي والمطيعي).



- 40- المحلى بالآثار، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت: 456هـ)، دار الفكر - بيروت، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.
- 41- مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت: 666 هـ)، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، الطبعة طبعة جديدة، تحقيق: محمود خاطر، 1415هـ - 1995م.
- 42- مختصر المزني (مطبوع ملحقاً بالألم للشافعي)، إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبو إبراهيم المزني (ت: 264هـ)، دار المعرفة - بيروت، 1410هـ/1990م.
- 43- مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، أبو الحسن عبيد الله بن محمد عبد السلام بن خان محمد بن أمان الله بن حسام الدين الرحماني المباركفوري (ت: 1414هـ)، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء - الجامعة السلفية - بنارس الهند، ط3 - 1404 هـ، 1984م.
- 44- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: 241هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط1، 1421هـ-2001م.
- 45- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: 261هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- 46- معارج الآمال على مدارج الكمال بنظم مختصر الخصال، نور الدين أبو محمد عبد الله بن حميد السالمي (ت: 1332هـ)، تحقيق: محمد محمود إسماعيل، الناشر: وزارة التراث القومي والثقافة، البلد: سلطنة عمان، ط1، سنة الطبع: 1403 - 1404هـ/1983 - 1984م.
- 47- معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: 626هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1414هـ-1993م.
- 48- معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت: 1424هـ) بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، ط1، 1429 هـ - 2008م.
- 49- معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، د. محمود عبد الرحمن عبد المنعم، دار الفضيلة، المصدر: الشاملة الذهبية.
- 50- المغني لابن قدامة، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت: 620هـ)، مكتبة القاهرة، الطبعة: بدون طبعة، 1388هـ - 1968م.
- 51- المفاتيح في شرح المصابيح، الحسين بن محمود بن الحسن، مظهر الدين الزيداني الكوفي الصريزي الشيرازي الحنفي المشهور بالمظهوري (ت: 727 هـ)، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، دار النوادر، وهو من إصدارات إدارة الثقافة الإسلامية - وزارة الأوقاف الكويتية، ط1، 1433 هـ - 2012 م.
- 52- المهذب في فقه الإمام الشافعي، أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت: 476هـ)، دار الكتب العلمية.



- 53- مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب الرُّعيني المالكي (ت: 954هـ)، دار الفكر، ط3، 1412هـ - 1992م.
- 54- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج للرملي، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي (ت: 1004هـ)، دار الفكر، بيروت، الطبعة: ط أخيرة، 1404هـ/1984م.
- 55- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت: 681هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت، الجزء: 1- الطبعة: 0، 1900م.

